# المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان
# دراسة سوسيولوجية - ميدانية للمرشحات للانتخابات

حسين عمر الخزاعي*

**ملخص:** تسعى هذه الدراسة إلى تعرف التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في نجاحها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان. استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل للواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية لعام2003، وبلغ عددهن (54) مرشحة؛ حيث أعد استبانة خصيصاً لهذا الغرض، مكونة من (21) فقرة موزعة على ثلاثة أجزاء. وبعد تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها مع النتائج العامة للانتخابات البرلمانية تبين أن أهم التحديات تتعلق بالتنافس والتعصب العشائري، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج مقنعة للمواطن الأردني، وعدم إقبال المرأة على المشاركة في هذه الأحزاب، وكثرة عدد المرشحين والمرشحات للانتخابات، وعدم وجود الخبرة عند المرأة الأردنية في إدارة الحملات الانتخابية. أما البرامج التي تحد من تأثير هذه المعوقات فتتمثل بتغيير قانون الانتخاب الحالي، وتغيير طريق حساب الكوتا النسائية، والتركيز على النفوذ الاجتماعي والعشائري، والواقعية وعدم المبالغة في الدعاية والبرامج الانتخابية، وتدريب المرشحات للانتخابات على إدارة العملية الانتخابية ومهارات التواصل مع المرشحين، والتركيز على أن تقوم المرأة بمخاطبة المجتمع كله، وعدم التركيز على مخاطبة المرأة للمرأة لدعمها في الانتخابات البرلمانية.

**المصطلحات الأساسية:** التحديات، الأردني، الانتخابات النيابية، الناخب، المقترع، المرشح أو المرشحة، الدائرة الانتخابية، الكوتا النسائية.

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، جامعة البلقاء التطبيقية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الأميرة رحمة الجامعية، الأردن.

**مقدمة:**

استقر الرأي في الأردن – أخيراً – على أن تحتل المرأة مقعدها في البرلمان من خلال نظام الكوتا (الحصة النسبية). ومنذ الوقت الذي لم تستطع فيه المرأة الأردنية الحصول إلا على مقعد واحد في انتخابات الدورات البرلمانية السابقة بعد استئناف الحياة البرلمانية عام 1989 وحتى عام 2003 – وهذه القضية تحتل مكاناً بارزاً في الحوار الوطني الذي يدور حول مشكلة التنمية السياسية في الأردن.

لقد واجه الأردن ضعف الإقبال على المشاركة السياسية من مختلف فئات المجتمع، بوجه عام، والمرأة بوجه خاص؛ إذ أجريت الانتخابات النيابية أربع مرات في الأعوام (1989، 1993، 1997، 2003)، ولم تستطع المرأة إثبات وجودها على الساحة السياسية، ولم تحصل إلا على مقعد واحد خلال انتخابات عام 1993، على الرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية الاقتراع والترشيح.

إنّ الباحثين والدارسين في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية يلاحظون أن المرأة الأردنية حققت إنجازات مرموقة على المستوى التعليمي والاجتماعي والصناعي، وتقلدت منصب السفيرة في المحافل الدولية، والوزيرة على المستوى المحلي، ورئيسة الجامعة، والناطق الرسمي باسم الحكومة، وعضوية مجلسي الأعيان والنواب، ورئيسة اتحاد الكتاب والأدباء، ولا يوجد مهنة في الأردن لا تمارسها المرأة حتى الشاقة، والصعبة (كالطب الشرعي وتشريح الجثث، وتدريب السواقة، والشرطة النسائية، والدفاع المدني، والقوات المسلحة، والعمل في البناء والتشييد، وقيادة الطائرات). أما على المستوى السياسي فإن نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها لا تتجاوز (6,5%)، وتوجد خمسة أحزاب من أصل ثلاثة وثلاثين حزباً ليس للمرأة وجود أو تمثيل في هيئاتها التأسيسية (أملي نفاع، 2004). أما نسبة حضورها في عضوية الأحزاب فتبلغ (20%)، ولا تتجاوز (3%) في بعض الأحزاب (إنصاف الخوالدة، 2004). وباستثناء جبهة العمل الإسلامي يمكن القول إنه لا توجد أحزاب سياسية بمعنى الأحزاب في الأردن، بل يوجد أصوات سياسية وليس أحزاباً بالمعنى الكامل (UNIFEM, 2006).

وعلى الرغم من عدم وجود أي نص قانوني يعوق الانتساب للنقابات المهنية فإن مشاركة المرأة في هذه النقابات مشاركة رقمية أكثر منها مشاركة فاعلة، حيث تبلغ نسبة مشاركتها (21%) من مجموع المنتسبين للنقابات (نور الإمام، 2004). أما

العضوية في مجلسي النواب والأعيان فتمت عن طريق تدخل الحكومة في إصدار التشريعات التي مكنت المرأة من المشاركة بهما. (حسين الخزاعي، 2004 أ).

**مشكلة الدراسة:**

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة الأردنية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بفضل الدعم الكامل من القيادة السياسية والحكومة من خلال منح المرأة الأردنية حقوقها متساوية مع الرجل، للمشاركة في المجالات التنموية كافة، وصدور العديد من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تدعم مسيرة المرأة، والتي يتصدرها الدستور الأردني الذي صدر منذ أكثر من نصف قرن – فإنّ مشاركة المرأة في القضايا السياسية لا تزال دون الطموحات، ولم تستطع إثبات وجودها على الساحة السياسية والحزبية والنقابية أو في مجلس النواب.

**أهداف الدراسة:**

1 – تعرف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للإناث اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر التي أجريت في الأردن عام 2003.

2– تحديد المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات لهذه الانتخابات التي أجريت عام 2003.

3 – تحديد الخطوات والبرامج العملية التي تساعد وتدعم عملية فوز المرأة في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أول انتخابات تجرى بعد تطبيق نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب، من خلال إقرار الحكومة لقانون الانتخاب المؤقت رقم (11) لسنة 2003 الذي فتح المجال أمام النساء للترشح والتنافس الجدي للفوز في مقاعد مضمونة لست نساء في البرلمان في انتخابات عام 2003.

**المسيرة البرلمانية في الأردن:**

مازال الأردن في طليعة الدول العربية بل دول المنطقة التي اتخذت من الديمقراطية ركناً رئيساً في عملية إدارة شؤون الدولة وبنائها، وترجم ذلك فعلاً من خلال الدستور الأردني والقوانين والتشريعات المتعاقبة، وعملياً من خلال الحياة البرلمانية التي بدأت مع تأسيس الدولة الأردنية وولادتها عام 1921.

شُكل أول مجلس تشريعي في الأردن في 2 نيسان 1929 (دائرة المطبوعات والنشر، 1999). وفي الفترة الواقعة بين 1929– 1947 أجريت الانتخابات خمس مرات. وقد استبعدت المرأة كلياً من العملية السياسية، ولم تشكل مسألة المساواة بين الرجل والمرأة قضية سياسية أو ذات أولوية خلال تلك الفترة؛ حيث كان المجتمع الأردني مجتمعاً ريفياً يعيش 95% من سكانه في المناطق الريفية (شبيب أبو جابر، 1974).

وخلال الفترة (1947 – 1971) أجريت الانتخابات مرتين فقط، وقد توقفت الانتخابات البرلمانية بعد ذلك التاريخ لأسباب من أبرزها: احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حرب 1967، واعتراف مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حيث كان أعضاء مجلس النواب ينتخبون مناصفة بين ضفتي الأردن. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لم يعد بالإمكان إجراء انتخابات في الضفة الغربية، ومن ثم تعطلت الانتخابات (سائد درويش، 1990)

وفي محاولة من الحكومة لسد الفراغ الدستوري الذي نشأ عن تعطيل الحياة البرلمانية بعد آخر مجلس منتخب، جدد للمجلس النيابي الأخير عدة مرات، وشكلت في الأردن في الفترة ما بين 1978 – 1984 ثلاثة مجالس استشارية وطنية من أجل تقديم المشورة للسلطة التنفيذية، وقد تألف المجلس من ستين شخصاً يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية، وشاركت المرأة في هذه المجالس (وزارة الإعلام، 1985). وفي عام 1982 ارتفع العدد إلى خمسة وسبعين شخصية أردنية (علي الفتلاوي، 1996). ويرى بعض المعنيين أنّ مستوى أعضاء المجلس الاستشاري كان أعلى وأفضل مما يمكن أن تفرزه انتخابات عامة ؛ حيث إنّ المجالس النيابية المنتخبة في الأردن تكون – في الغالب – قائمة على تحالفات عشائرية ومراكز القوى والنفوذ (عبد العزيز الخزاعلة، 1996).

وفي 18 نيسان 1989 وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الأردن بسبب تضاؤل المساعدات العربية، وتزايد حدة الديون الخارجية، وعجز الموازنة، وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الإجراءات التي قام بها البنك الدولي، والنقد الدولي، التي تمثلت برفع أسعار المواد التموينية، وترخيص السيارات، اندلعت اضطرابات اجتاحت مدن جنوب الأردن، وانتقلت إلى باقي محافظات المملكة، هذه الاضطرابات

دفعت القيادة الأردنية إلى الاستجابة للمطالب الشعبية، وعقد الانتخابات النيابية، ومحاربة الفساد، ومحاكمة الوزراء الفاسدين؛ لتعزيز أسس المشاركة في عملية صنع القرار، وفعلاً أجريت انتخابات نيابية عامة بتاريخ 18/11/1989، اقتصرت على الضفة الشرقية. ومنذ ذلك التاريخ أجريت الانتخابات النيابية أربع مرات في الأعوام (1989، 1993، 1997، 2003).

## مكانة المرأة في التشريعات الأردنية:

حرص النظام السياسي الأردني على منح المرأة جميع حقوقها في مجالات الحياة كافة، وقد أكد ذلك دستور الدولة والقوانين والتشريعات الأردنية المختلفة، ومن خلال الانضمام للاتفاقيات المبرمة على مختلف المستويات، وتدعيم حقوق المرأة؛ حيث جاء في الدستور الأردني لعام 1952، ما يضمن للمرأة حق ممارسة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل، ويعطيها حق التصويت والترشح على مستوى الانتخابات المحلية والبرلمانية، ويوفر لها فرصة كبيرة للقيام بدور فاعل في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية؛ حيث نصت الفقرة (1) من المادة السادسة على ما يأتي: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق، أو اللغة، أو الدين"، كما نصت الفقرة (2) من المادة نفسها على ما يأتي: "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين" (الدستور الأردني، 1952) ويلاحظ هنا غياب كلمة (الجنس)، وهذا الغياب يشير إلى العدالة والمساواة بين الأردنيين.

وشاركت المرأة الأردنية في المجلس الوطني الاستشاري على مدى ثلاث دورات في الفترة من 1978 – 1982، وكانت مشاركتها فيه بمعدل ثلاث إلى أربع سيدات من أصل (60) عضواً، أي ما يعادل 5% إلى 6,7% من عضويته، وهذا ما يعكس اهتمام الأردن بإشراك المرأة في عملية التنمية السياسية (لؤي بركات، 2003). وشاركت المرأة في الانتخابات التكميلية عام 1984 (نهى المعايطة، 2001). وأكد القانون الانتخابي رقم (22) لسنة 1986 أنّ الرجل والمرأة في الأردن متساويان في التمتع بالحقوق السياسية وبخاصة الحق في الانتخاب، أو الترشح للانتخابات (وزارة الداخلية، 1986).

وأكد الميثاق الوطني الأردني الصادر في كانون الأول عام 1990 تحقيق

المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين؛ رجالاً ونساءً دون تمييز (لميس ناصر، 2004). وفي عام 1992 انضم الأردن إلى اتفاقية منح الحقوق السياسية للمرأة دون تحفظات (محمد العكور، 2003).

وبتاريخ 30/10/2002 صدرت وثيقة "الأردن أولاً"، وتضمنت عشرة مفاهيم تفسر الشعار، وتوضح مقاصده في السعي إلى فتح الأبواب لسياسات وبرامج في التنمية والتربية والثقافة والإعلام، ودعت المفاهيم الأول والثاني والثالث إلى: "تنمية طاقات شباب الأردن وشاباته، وتحفيز عملهم المبدع"، وتحقيق توافق اجتماعي بين الأردنيين والأردنيات أفراداً وجماعات (جريدة الرأي، 2002). وفي عام 2003 صدر القانون المؤقت رقم (11) الذي خصص نصيباً "كوتا" للنساء في مجلس النواب (وزارة الداخلية، 2003).

**مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية الأردنية:**

شاركت المرأة الأردنية فعلياً لأول مرة في تاريخها في الانتخابات النيابية عام 1989، حيث ترشحت اثنتا عشرة سيدة، ولم يحالف الحظ أياً منهن، وفي انتخابات 1993 التي شهدت تغيير نظام الانتخاب من القائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد، فازت سيدة واحدة من بين ثلاث سيدات ترشحن في تلك الانتخابات، وذلك عن المقعد الشيشاني، والشركسي في الدائرة الثالثة في عمان، وقد شهدت انتخابات عام 1997 مشاركة نسائية أكثر مما كانت عليه سابقاً، حيث ترشح سبع عشرة امرأة، لم يحالف الحظ أياً منهن، فيما فازت السيدة نهى المعايطة في الانتخابات التكميلية للمقعد الشاغر في مجلس النواب الثالث عشر التي جرت في شهر آذار عام 2001، وذلك عن طريق اقتراع النواب.

أما ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر 2003، فبلغ عدد الإناث اللواتي ترشحن للانتخابات النيابية (54) مرشحة مقابل (711) مرشحاً من الذكور، وقد ترشحت النساء في (27) دائرة انتخابية من أصل (45) دائرة انتخابية، تنافسن فيها مع (516) ذكراً، أي بنسبة 7,6 % من مجموع المرشحين. ويلاحظ أن المرشحة الواحدة كانت تنافس ما يزيد على (30) ذكراً في بعض الدوائر الانتخابية، إضافة إلى منافستها للإناث المسجلات في الدائرة نفسها. وقد أسهم هذا الوضع بتشتت الأصوات، وحرمان المرأة من الفوز في الانتخابات، وبخاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري في الريف والبادية. وقد بلغ عدد النساء اللواتي

ترشحن للمرة الأولى (43) مرشحة، أي ما نسبته (88%) من مجموع المرشحات. أما اللواتي ترشحن للمرة الثانية فكن (4) مرشحات، في حين بلغ عدد اللواتي ترشحن ثلاث مرات (مرشحتين)، ولم يحالف الحظ أياً منهن في الفوز.

وأظهرت النتائج أنّ الإناث الـ (54) اللواتي ترشحن في جميع الدوائر الانتخابية قد حصلن على (38122) صوتاً في الانتخابات؛ أي ما نسبته 4 % من مجموع أصوات الناخبين، في حين حصل الذكور على (942078) صوتاً؛ أي ما نسبته 96% من مجموع الأصوات. وكشفت النتائج أيضاً أن متوسط عدد الأصوات في الدوائر الانتخابية التي ترشحت فيها الإناث قد بلغ (36116) صوتاً، أما متوسط عدد الأصوات في الدوائر التي لم تترشح فيها الإناث فقد بلغ (16667) صوتاً؛ مما يعني أنّ مشاركة المرأة وترشحها واقتراعها قد أحدث تفاعلاً وزيادة ملموسة في الإقبال على التصويت في هذه الدوائر؛ حيث بلغت الزيادة في عدد المقترعين والمقترعات (19,449) ألفاً على عدد المقترعين في الدوائر الانتخابية التي لم تترشح فيها النساء واقتصر الترشيح فيها على الذكور فقط. (حسين الخزاعي، 2005).

هذا، وعلى الرغم من عدم فوز الإناث في الانتخابات البرلمانية، فإنّ بعضهن حصل على نتائج متقدمة من حيث الترتيب في الدوائر الانتخابية، وفزن من خلال الكوتا النسائية؛ فمن خلال تحليل نتائج الانتخابات تبين للباحث أن مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي في محافظة الزرقاء حصلت على الترتيب الرابع من بين تسعين مرشحاً، ولم يسعفها الحظ في دائرتها الانتخابية في الفوز علماً بأنّ الفارق بينها وبين النائب الذي فاز في الانتخابات واحد وخمسون صوتاً فقط. أما الدكتورة فلك الجمعاني فقد حصلت على الترتيب السادس في دائرتها الانتخابية (لواء ذيبان)، وتقدمت على أحد عشر مرشحاً من الدائرة نفسها، أما المرشحة أدب السعود فقد حصلت على الترتيب التاسع من بين ثلاثة وثلاثين مرشحاً للانتخابات في محافظة الطفيلة، وحصلت ناريمان الروسان على الترتيب السابع من بين ثلاثة عشر مرشحاً في الدائرة الانتخابية نفسها (حسين الخزاعي، 2004 ب).

## تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للإناث اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر التي أجريت في الأردن عام 2003.

2 – ما المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر التي أجريت في الأردن عام 2003.

3 – ما الخطوات والبرامج العملية التي تساعد عملية فوز المرأة وتدعمها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان.

**الدراسات السابقة:**

نالت دراسة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في معظم دول العالم، ونظراً لأهميتها في إعطاء صورة عن هذا الموضوع فإننا نتناول بعض هذه الدراسات مرتبة من العالمية إلى العربية، فالأردنية على النحو التالي:

– دراسة (El-Bakri, 1983). وهي بعنوان "مظاهر مشاركة النساء في الحياة السياسية في السودان "كشفت الدراسة أن هناك فروقاً في مشاركة المرأة في الحياة السياسية بحسب الأقاليم؛ حيث إن المرأة في الإقليم الشمالي حصلت على حقوقها السياسية، وتشارك بفعالية في الحياة السياسية، أما في الإقليم الجنوبي فلا تشارك في ذلك.

– دراسة سكارد (Skard, 1983). هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تقف عائقاً دون زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية. واستخدمت العينة (3000) امرأة من العاملات في مهن مختلفة.

وخلصت الدراسة إلى أنّ أهم العوائق التي تقف أمام زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تتمثل في عدم ترشيح المرأة للعمل في المراكز الحكومية الرفيعة، والمجالات السياسية المختلفة، والأحزاب السياسية، وفي وجود نقص في وعي المواطنين بأهمية دور المرأة في الحياة الديمقراطية، وغياب الدعم المالي للمرأة.

– دراسة سينيو (Seneau, 1989). وشملت الدراسة كل دول أوروبا الغربية، وهدفت إلى تحديد الطرق التي تشجع من خلالها النساء لإثبات وجودهن، ووضع الضمانات اللازمة التي تصون حقوقهن ومشاركتهن في الحياة السياسية. وخلصت الدراسة إلى اقتراح بعض الأساليب لتحقيق توازن القوى بين الرجال والنساء في السياسة، منها:

1- الاهتمام بتثقيف المواطنين لكي يعرفوا حقوقهم وواجباتهم ويؤمنوا بتقسيم الأدوار، والحرية بين الجنسين.

2- إحداث التغيير في السياسة الانتخابية لكي تكون أكثر عدلاً وديمقراطية وإتاحة الفرصة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، وخلق الكوادر الوطنية لخدمة الديمقراطية، وإتاحة الفرصة للمرأة لتولي المناصب السياسية العالية.

- دراسة محمد سيد فهمي، (1994). وهي بعنوان "معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي". هدفت الدراسة إلى تعرف المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط السياسي، وتقدير درجة حدتها وشدتها في مصر.

شملت عينة الدراسة (100) عضوة من عضوات لجان المرأة في الأحزاب السياسية بمحافظة الإسكندرية، وهن على النحو الآتي: (68) سيدة من الحزب الوطني، (13) سيدة من حزب الوفد، (4) سيدات من حزب الأحرار، (8) سيدات من حزب التجمع، (6) سيدات من حزب الأمة، وسيدة واحدة من حزب الخضر. كما اختيرت (100) سيدة من غير المشاركات في النشاط السياسي، ليصبح مجموع العينة (200) مفردة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- العادات والتقاليد المصرية تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة في النشاط السياسي. وكان ذلك رأي 90% من المشاركات، و 57% من غير المشاركات، وكشفت الدراسة أن 43%من المشاركات، و24% من غير المشاركات يعتقدن أنّ العادات والتقاليد تعد المرأة ربة منزل، وتحصر العمل السياسي في الرجل.

2- أجمع 70% من المشاركات وغير المشاركات على وجود تفرقة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع المصري؛ مما انعكس بصورة سلبية على مكانة المرأة، وضعف مشاركتها في الانتخابات النيابية.

3- خلصت الدراسة إلى أنّ (83%) من المشاركات وغير المشاركات أكدن أنّ الأزواج لا يمنعون مشاركة المرأة في النشاط السياسي.

- دراسة نادر سعيد، (2004). وهي بعنوان "النساء الفلسطينيات والانتخابات". هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج أول تجربة انتخابات تشريعية فلسطينية تجرى على أرض فلسطين عام 1996، مع نتائج التجربة الأردنية في الانتخابات. وخلصت الدراسة إلى أنّ تجربة الانتخابات الفلسطينية التشريعية تناقض مقولة " النساء عدوات النساء " التي يتخذها البعض وسيلة لتبسيط عمق

المعوقات في وجه النساء في مجال الانتخابات. واستناداً إلى ذلك فقد ترشح للانتخابات (27) امرأة فلسطينية، فاز منهن خمس مرشحات بعضوية المجلس التشريعي، وهن: حنان عشراوي، ودلال سلامة، وانتصار الوزير، وراوية الشوا، وجميلة صيدم، أما في حالة الانتخابات الأردنية فقد فازت امرأة واحدة فقط على حساب الأقليات (الشركس)، وهي توجان فيصل، من بين ثلاث نساء ترشحن للانتخابات في عام 1993.

– دراسة حمد العجمي، (1999). وهي بعنوان "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية". وهي دراسة نظرية وميدانية، تناولت مفهوم المشاركة الشعبية والسياسية، والأبعاد الاجتماعية لموضوع المشاركة السياسية ودوافعها وأشكالها المباشرة وغير المباشرة، كما تناولت لمحة عامة عن مكانة المرأة في العصور القديمة والمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر الإسلام، والمشاركة السياسية للمرأة العربية. وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من طلاب جامعة الكويت ذكوراً وإناثاً. لذلك نستطيع أن نتلمس ذلك الحس النوعي (gender) الذي يعكس التباين بين اتجاهات النساء والرجال نحو المشاركة السياسية والقضايا المتصلة بها.

وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الكويتية عبرت – من خلال عينة الإناث في البحث – عن قضايا كثيرة مثل: التمتع بالحقوق السياسية، وضرورة المشاركة الاجتماعية والسياسية؛ حيث بينت النتائج أن المرأة الكويتية لا تمارس الآن دوراً فعالاً في المشاركة، لذلك تطمح إلى دخول البرلمان، وتفضل أن تتعدى المشاركة السياسية حق التصويت إلى الترشح وتقلد المناصب السياسية، وأن طبيعة المرأة لا تتعارض مع العمل في المجال السياسي، بل إن مشاركتها السياسية ذات آثار إيجابية على المجتمع الكويتي، وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن إجابات الذكور تختلف اختلافاً ملحوظاً عن الإناث؛ حيث إن 74% من الذكور لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة إلى البرلمان، كما ينظرون إلى أن طبيعة المرأة تتعارض مع ممارسة العمل السياسي. ولكن بشكل عام يرى معظم أفراد عينة الدراسة ضرورة المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة، وإن كانت الإناث أكثر إدراكاً لهذه الضرورة، وذلك يعني أن المشاركة السياسية للمرأة تمثل مطلباً أساسياً عند أفراد عينة البحث. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات تتناول اتجاهات صفوة المثقفين في المجتمع تجاه المشاركة السياسية للمرأة، وبخاصة حول اتجاهات الفئات الاجتماعية المختلفة

نحو المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على تطوير المناهج الدراسية لتسهم في تنمية الوعي السياسي، وتعزيز دور المرأة في الجمعيات والنقابات.

– دراسة وضحى السويدي، (1999) . وهي بعنوان "المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية". هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة القطرية في أول انتخابات تجرى في دولة قطر، لأول مجلس بلدي مركزي منتخب، من واقع دراسة حالة لتجربة شخصية خاضتها الباحثة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – شكلت نسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين 45%، وهذا يبين مدى تفاعل المرأة القطرية مع تجربة الانتخابات، وشكلت نسبة المقترعات 77,4% من مجمل المسجلات، مقابل 81% من الذكور.

2 – شكلت نسبة المرشحات 3% من جملة أعداد المرشحين.

3 – أدت منظومة القيم، والتقاليد، والعادات الاجتماعية، التي تتلاقى مع خصائص الثقافة السياسية في المجتمع القطري دوراً مهماً ومؤثراً في مدى قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، وكانت السبب في عدم فوز المرأة القطرية في الانتخابات، على الرغم من حصولها على مركز متقدم، حيث حققت الترتيب الثاني مع المنافسين لها في الدائرة الانتخابية.

– دراسة مركز البحرين للدراسات والبحوث، (2004). وهي بعنوان "تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية: اتجاهات المجتمع البحريني". هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاهات المجتمع البحريني نحو المشاركة السياسية للمرأة، ورصد تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية، وتحديد أسباب إخفاق التجربة الانتخابية التي خاضتها المرأة البحرينية سنة 2002. شملت الدراسة عينة مكونة من (1000) مفردة من المتطوعين (ذكوراً وإناثاً)، سحبت باستخدام أسلوب العينة العنقودية من المحافظات الخمس في البحرين، وهي دراسة وصفية تحليلية استخدمت أسلوب المسح الاجتماعي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

1 – ذكر (72%) من أفراد العينة عدم موافقتهم على أن التمثيل السياسي يعد مطلباً وطنياً، وهذا يدل على عدم إدراك أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية جنباً إلى جنب مع الرجل.

2 – ذكر (78%) من الذكور عدم موافقتهم على أن تصويت المرأة يجب أن يكون قراراً شخصياً، وأكدوا أن الرأي والتوجيه يجب أن يكونا من الرجل.

– دراسة حلمي ساري، (1993). وهي بعنوان "الجماعات المرجعيّةُ ودَورُها في السّلوك الانتخابي". هدفت الدراسة إلى تحليل بناء الجماعات المرجعيّة وقوتها في المجتمع الأردني من خلال تأثيرها على تشكيل اتجاهات الناخبين، وتوجيه سُلوكهم الانتخابيّ في الحملة الانتخابية لعام 1989. اختار الباحث عينة حصصية تألفت من (650) طالباً وطالبة من كليات الجامعة الأردنية ممن شاركوا فعلاً في عملية الانتخابات، ويمثلون جميع القطاعات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع الأردني: (الحضري، والريفي، والبدوي). وخلصت الدراسة إلى تأثير الوالدين في جميع القطاعات؛ إذ كان أقوى هذه التأثيرات، وتلاه تأثير الإخوة الأكبر سناً في الأسرة، ثم تأثير وجهاء القرية. أما على مُستوى الجنس فإن امتثال الإناث للجماعات المرجعية كان أقوى من امتثال الذكور في القطاعات كافة.

– دراسة شتيوي والداغستاني، (1994). وهي بعنوان "المرأة الأردنية والمشاركة السياسية". هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو دور المرأة الأردنية في المجتمع وفي الحياة السياسية. وتكونت عينة الدراسة من (1000) أسرة، شملت (2050) مستجيباً، منهم (1018) من الذكور و (1032) من الإناث، تمثل سكان المملكة. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

1– 77% من الذكور و78,39% من الإناث يعتقدون أنّ الرجل لديه قدرة أكبر من المرأة على العمل السياسي.

2– 52% من المبحوثات أفدن أنّ اختيار المرشح كان قرارهنّ دون التأثير عليه من أحد، في حين أفادت (35%) بأنّ القرار كان بيد أحد أفراد الأسرة، و(6%) بأنّ القرار كان بيد الأقارب من غير أفراد الأسرة.

3 – في حال تساوي مرشحين أو تنافسهما في الدائرة الانتخابية؛ أحدهما رجل والآخر امرأة علماً بأنّ كلاً منهما يتمتع بالكفاءة، والقدرة، أفاد (68,5%) من المستجوبين بأنهم سيختارون الرجل، و (21,6%) أنهم سيختارون المرأة.

– دراسة بارعة النقشبندي، (2000). وهي بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية". وبينت نتائج الدراسة، التي شملت (160) طالبة، أن المشاركة السياسية للطالبات خارج الجامعة ما زالت محدودة، وأن المناخ الديمقراطي، والاستقرار السياسي في الأردن، لم يدفعا بالطالبات إلى زيادة

المشاركة السياسية، ويعزى ذلك إلى التحفظ والحذر، وضعف انتماء الطالبات للأحزاب السياسية في الجامعات الأردنية، وضعف تأثير المناهج الدراسية التي تدرس للطلبة في أقسام العلوم السياسية.

– دراسة فاطمة الصمادي (2004). وهي بعنوان "نساء في معترك السياسة". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجهة نظر النساء المنتسبات للأحزاب وآرائهن، ومعرفة دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية، من خلال حزبين بارزين على ساحة العمل السياسي الإسلامي، وهما: حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، وحزب الله اللبناني، وطبقت الدراسة على عينة شملت (100) امرأة؛ بواقع (50) امرأة لكل حزب، اخترن باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، وكانت طريقة المقابلة الشخصية والملاحظة والاستبانة أهم أدوات الدراسة، واستخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون لمعرفة توجهات النساء في كلا الحزبين، والمنهج التاريخي لرصد نشأة هذين الحزبين والظروف التي أحاطت ورافقت كلاً منهما، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن القول بوجود رأي فقهي واحد تجاه مشروعية العمل السياسي للمرأة ومجالاته، وبقدر ما تشكل الآراء الفقهية المحرمة لمشاركة المرأة معوقاً رئيساً لحركتها ونشاطاتها، تكون الآراء الفقهية التي تبيح المشاركة وتنظر لها داعماً قوياً تستند إليه النساء اللواتي يحملن الرؤية الإسلامية تجاه الكون والحياة. وإن مشكلة المرأة لا تكمن في النص الديني، وإنما في بعض المرجعيات الفقهية التي تفسر النص وتصدر أحكاماً تأخذ صفة القطع والإلزام بناء على اجتهادات فقهية، هناك من يخالفها بصورة واضحة. وعن الهدف من الانخراط في الأحزاب السياسية أظهرت الدراسة أن إرضاء الله تعالى جاء في المرتبة الأولى، والإيمان بمبادئ الحزب في المرتبة الثانية، وضرورة بناء مجتمع إسلامي جاء في المرتبة الثالثة، والإيمان بضرورة العمل السياسي للمرأة احتل المرتبة الرابعة، وأن (12%) من المنتسبات لهذين الحزبين لا يوجد لديهن تجارب حزبية مسبقة، و(71%) منهن راضيات عن موقع المرأة في الحزب، وترتفع نسبة الرضا عند النساء في حزب الله إلى (86%) مقابل (56%) عند حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، وأظهرت النتائج أيضاً أن (68%) من النساء في كلا الحزبين يؤيدن ترشح المرأة للانتخابات. ويتفق الباحث مع هذه النتائج؛ لأنها ترجمت عملياً في الانتخابات البرلمانية في الأردن، ومكنت المرشحة الإسلامية حياة مسيمي مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي من الحصول على المرتبة الأولى في عدد الأصوات بين النساء

اللواتي ترشحن للانتخابات. وهذه النتيجة تؤكد أن حزب الإخوان المسلمين أقوى حزب في الأردن من حيث التنظيم والإدارة والالتزام (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2006 أ).

## الإطار النظري:

يستند الإطار المرجعي لهذه الدراسة إلى نظريتين، هما:

**أولاً – نظرية الصراع الثقافي Culture Conflict Theory:**

انطلقت هذه الدراسة من أبجديات نظرية الصراع الثقافي لتحليل طبيعة الصراع بين المفاهيم الثقافية والقيم الاجتماعية القديمة وتلك الحديثة المحددة لدور المرأة. "فقد ساد المجتمع لفترة طويلة قيم اجتماعية ومفاهيم ثقافية تمجد دور المرأة كأم وزوجة" (Sorokin, 1947). وعلى الرغم من أهمية هذا الدور فإنه اقتصر على المحيط الأسري فقط وأُغفلت أدوارها في الحياة الاجتماعية، وعلى الرغم من انتشار تعليم المرأة وتقلدها مناصب قيادية اجتماعية واقتصادية، وتقبل دورها في الحياة الاجتماعية من جانب الكثير من الرجال والنساء، فإن النظرة القديمة إليها مازالت راسخة في أذهان بعض أفراد المجتمع (محمد عاطف غيث، 1987). وقد أثرت هذه النظرة على تقبل بعض النساء والرجال مشاركتها السياسية التي كفلها لها الدستور الأردني والقوانين والتشريعات في مختلف المجالات التنموية، والتي أصبحت لاحقاً حقاً تدعمه المنظمات الدولية والإقليمية لأهميته في تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، وتؤكد أن أدوارها الحديثة لا تتعارض مع أهمية دورها بوصفها أماً وزوجة بل تزيد من كفاءتها لممارسة هذه الأدوار.

هذا الصراع بين المفاهيم الثقافية والقيم الاجتماعية القديمة المحددة لدور المرأة وتلك الحديثة سيزول تدريجياً، إذا ما بذلت الجهود من قبل الجمعيات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، لتوضيح عدم التعارض بين هذه الأدوار، واتجه التركيز إلى أن تقوم المرأة بمخاطبة فئات المجتمع كافة.

**ثانياً – نظرية المشاركة Citizen Participation:** ويمكن أن نستفيد منها في دراستنا على النحو التالي:

تستمد مشاركة أفراد المجتمع في الحياة السياسية والاجتماعية أساسها النظري من النظرية الديمقراطية الكلاسيكية، وتتضح جذور مشاركة المواطنين من

خلال قيمة الحرية الفردية، وحق تقرير المصير. والمنطق الكامن وراء مساعدة الناس في أن يصوغوا حياتهم من خلال صياغتهم للمجتمع الذي يقيمون فيه يرجع إلى الأيديولوجية الديمقراطية التي تتيح الفرصة أمام الناس للمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم. وإنّ مشاركة المواطنين تزيد من ثقة المجتمع في نفسه، ويأتي ذلك من خلال الممارسة، حيث تتيح عملية المشاركة نفسها تنمية القدرة على التضامن، وتزيد من روح التعاون في المجتمع (Seneau, 1989).

إنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية تؤدي إلى تنمية المجتمع؛ لأنها عملية ذاتية تبدأ من الداخل متمثلة في الاستعداد الفطري والرغبة الكامنة في تحقيقها، ومن ثم تحقيق الأهداف العامة للمجتمع والمشاركة في اتخاذ قراراته المصيرية (Guerin, 1971). فالقرارات التي تنبع من داخل المجتمع، وتعبر عن احتياجات أفراده ومشكلاتهم يتحمل أعضاؤه مسؤولية تنفيذها (محمد قاسم، 1989).

ويشير البعض إلى أنّ من بين مقومات المشاركة توافر درجة مناسبة من الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع بمشكلاتهم وقضاياهم واحتياجاتهم غير المشبعة، كذلك توافر الرغبة لدى أهالي المجتمع في العمل الجماعي المشترك دون تفرقة وتحمل مسؤولية قراراتهم المصيرية (علي الفتلاوي، 1996).

## منهجية الدراسة:

### مجتمع الدراسة:

اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لمجتمع الدراسة المتمثل في الإناث اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية لعام 2003 والبالغ عددهن (54) مرشحة، يمثلن مختلف محافظات المملكة. كما اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية التي نشرتها أو تحتفظ بها وزارة الداخلية الأردنية حول نتائج تلك الانتخابات، حيث قام الباحث بدراسة هذه البيانات الكمية، وتفريغها، وتبويبها، ومقارنتها بالتحديات التي أوردتها المرشحات للانتخابات البرلمانية، التي حالت دون فوزهن ووصولهن إلى البرلمان.

### أداة الدراسة وثباتها:

للحصول على المعلومات والحقائق ووجهات النظر المختلفة، استخدم الباحث الاستبانة أداة لدراسة المشكلة موضوع البحث، وتضم الاستبانة (21) فقرة، وزعت

على ثلاثة أجزاء؛ يتضمن الجزء الأول البيانات الأساسية، وهي (العمر، المهنة، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، مكان الإقامة، الديانة). فيما يتضمن الجزء الثاني (13) فقرة لمعرفة مدى مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، ويتضمن الجزء الثالث فقرتين أساسيتين، تسلطان الضوء على التحديات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان، والبرامج العملية المقترحة من وجهة نظر اللواتي ترشحن للانتخابات لتحقيق ذلك.

وللتحقق من صلاحية الاستبانة للدراسة عرضت في مراحل الإعداد على خمسة محكمين مختصين في مجالات (العلوم السياسية، دراسات المرأة، علم الاجتماع السياسي، الدراسات الاجتماعية، رئيس اتحاد المرأة الأردنية)، وأخذ بالملاحظات التي أبديت، وأجريت بعض التعديلات قبل إقرارها بصورتها النهائية وإجراء المقابلات مع مجتمع الدراسة (راجع الملحق). واستخدم الباحث للتحقق من صدق الأداة وثباتها أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار؛ فقد وزع منها (10) استبانات، وبعد أسبوعين وزعت الاستبانات مرة أخرى، واستخرج معامل الارتباط (بيرسون) حيث بلغ (89%)، وهذا يدل على معامل ثبات مرتفع للاستبانة، ويحقق أغراض الدراسة. (الاستبانة بعد التعديل النهائي مرفقة بالملحق).

**تحليل الدراسة الميدانية ونتائجها:**

**نتائج السؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية للمجلس الرابع عشر؟**

دلت النتائج – كما يتضح من جدول (1) – على تقارب العمر بين المرشحات، حيث إن نصفهن (51,9%) أعمارهن في الفئتين العمريتين (40–44) (45–49)، وإن المتخصصات بالآداب والمحاماة يشكلن (52%) تقريباً، وشارك بالانتخابات مرشحات مستواهن التعليمي ثانوية فأدنى (بدون تخصص). كما دلت النتائج على أن المرشحات اللواتي مستواهن التعليمي (بكالوريوس) يشكلن أعلى نسبة تعليمية (40,7%)، وهناك مرشحات مستواهن التعليمي دكتوراه وماجستير ودبلوم عال، وتوضح النتائج أيضاً أن فئة المتزوجات أكثر الفئات الاجتماعية ترشحاً للانتخابات (68,5%)، تليها فئة العازبات، ثم الأرامل، فالمطلقات. ونستنتج من بيانات هذا الجدول أن الباب كان مفتوحاً للمشاركة في مختلف الأعمار والفئات والتخصصات

والمستويات التعليمية، وهذا مؤشر إيجابي على مشاركة جميع فئات المجتمع وخصائصه.

أما بخصوص المشاركة السياسية فالبيانات الواردة في جدول (2) تبين أن نسبة المنتسبات للأحزاب السياسية متدنية جداً؛ حيث تبلغ (7,4%)، وهذا يتطابق مع حجم مشاركة الأردنيين في الأحزاب، وهي مشاركة متدنية جداً، في حين أن نسبة المنتسبات للمنظمات غير الحكومية وذات الصبغة الاجتماعية والتطوعية والتنموية كانت في المرتبة الأولى (تجمع لجان المرأة 48,1%)، ويلاحظ وجود مرشحات غير منتسبات لأي حزب أو تجمع نسائي، وهن يشكلن (24,2%)، وهذا يقلل من إمكانية التصويت للمرأة كونها غير معروفة، ولا تشارك في النشاطات العامة والتطوعية. وتبين البيانات أيضاً أن (88,9%) اشتركن لأول مرة بالانتخابات، وأن (93,6%) لا يوجد لديهن خبرة ومهارة في إدارة العملية الانتخابية والاتصال مع الناخبين، ويبين جدول (3) أن (88,9%) ترشحن للانتخابات بدافع شخصي، وأن الرجل شارك في إدارة العملية الانتخابية والاقتراع للمرأة. وأن (62,5%) لم يواجهن معارضة للترشح، أما اللواتي واجهن معارضة من قبل الإخوة والأخوات وأفراد الأسرة فكانت المعارضة تنبع من الخوف عليهن من الفشل فقط، وتبين نتائج الجدول أن (74,1%) يؤيدن بقاء قانون الكوتا إذا تغيرت طريقة حسابها لتكون أكثر عدالة ومساواة وتمثيلاً للأردن من خلال جعل الأولى على كل محافظة هي المقياس لحساب الكوتا وزيادة عدد المقاعد إلى (12) مقعداً للنساء في البرلمان. وعارض بقاء الكوتا (25,9%) من المرشحات للانتخابات. ولاحظ الباحث أن نائبتين من اللواتي عارضن الكوتا هما عضوتان في البرلمان، وفازتا وفق نظام الكوتا. ويعود السبب في موقفهما إلى ارتباطهما المعلن بالأحزاب السياسية التي لا تؤيد نظام الكوتا.

## جدول (1)
## الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسيدات اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية

| المتغير | | | المتغير | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر بالسنوات | العدد | النسبة | المهنة | العدد | النسبة |
| 34 – 30 | 1 | 3,5 | طبيب أسنان | 1 | 3,5 |
| 39 – 35 | 7 | 13,0 | محامية | 9 | 16,7 |
| 44 – 40 | 13 | 24,1 | آداب | 14 | 25,9 |
| 49 – 45 | 15 | 27,8 | علوم | 3 | 5,5 |
| 54 – 50 | 10 | 18,5 | زراعة | 1 | 3,5 |
| 59 – 55 | 5 | 9,3 | إدارة ومحاسبة | 5 | 9,3 |
| 60 فأعلى | 3 | 5,5 | تربية | 6 | 11,1 |
| المجموع | 54 | %100 | علوم سياسية | 1 | 3,5 |
| المستوى التعليمي | | | صيدلة | 1 | 3,5 |
| أقل من الثانوي | 2 | 3,7 | (بدون تخصص) | 10 | 18,5 |
| ثانوي | 7 | 13,0 | علم اجتماع | 1 | 3,5 |
| دبلوم متوسط | 9 | 16,7 | صحافة | 1 | 3,5 |
| بكالوريوس | 22 | 40,7 | هندسة | 1 | 3,5 |
| دبلوم عال | 2 | 3,7 | المجموع | 54 | 100,0 |
| ماجستير | 8 | 14,8 | | | |
| دكتوراه | 4 | 7,4 | الحالة الاجتماعية | | |
| المجموع | 54 | 100,0 | أعزب | 12 | 22,2 |
| الديانة | | | متزوج | 37 | 68,5 |
| مسلم | 51 | 94,5 | مطلق | 2 | 3,7 |
| مسيحي | 3 | 5,5 | أرمل | 3 | 5,5 |
| المجموع | 54 | 100,0 | المجموع | 54 | 100,0 |

**جدول (2)**
**توزع المرشحات للانتخابات البرلمانية بحسب المشاركة في الأحزاب والتجمعات النسائية وعدد مرات الترشح**

| اسم الحزب أو التجمع النسائي | العدد | النسبة | عدد مرات الترشح | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| تجمع لجان المرأة | 26 | 48,2 | مرة واحدة | 48 | 88,9 |
| الاتحاد النسائي | 8 | 14,8 | مرتين | 4 | 7,4 |
| اتحاد المرأة الأردنية | 2 | 3,7 | ثلاث مرات | 2 | 3,7 |
| اتحاد الكتاب | 2 | 3,7 | المجموع | 54 | 100 |
| غير منتسبة لأي حزب أو تجمع نسائي | 13 | 24,2 | **وجود خبرات حول العملية الانتخابية** | | |
| منتسبة لحزب سياسي | 4 | 7,4 | يوجد | 4 | 7,4 |
| كانت منتسبة وانسحبت | 1 | 1,9 | لا يوجد | 50 | 93,6 |
| المجموع | 54 | 100,0 | المجموع | 54 | 100 |

**جدول (3)**
**توزع المرشحات للانتخابات البرلمانية بحسب الدافع للترشح ومشاركة الرجل في الاقتراع للمرأة ومشاركته في الحملة الانتخابية والجهات التي كانت تعارض الترشح**

| دوافع الترشح للانتخابات البرلمانية | العدد | النسبة | مشاركة الرجل في الحملة الانتخابية | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| دافع شخصي | 48 | 88,9 | شارك | 52 | 96,3 |
| قرار حزبي | 1 | 1,9 | لم يشارك | 2 | 3,7 |
| إجماع عشائري | 5 | 9,2 | المجموع | 54 | 100 |
| أخرى | – | – | **مشاركة الرجل في انتخاب المرأة** | | |
| المجموع | 54 | 100 | شارك | 33 | 61,1 |
| **وجود معارضة للترشح** | | | لم يشارك | 21 | 38,9 |
| يوجد | 20 | 37,1 | المجموع | 54 | 100 |
| لا يوجد | 34 | 62,9 | **الجهة التي عارضت الترشح** | | |
| المجموع | 54 | %100 | الزوج | 4 | 7,4 |
| **هل تؤيدين الكوتا النسائية** | | | الإخوة والأخوات | 10 | 18,5 |
| نعم | – | – | الوالد والوالدة | 1 | 1,8 |
| لا | 14 | 25,9 | العشيرة | 5 | 9,2 |
| أؤيد بقاء الكوتا مع تغييرها للأفضل | 40 | 74,1 | لا توجد معارضة | 34 | 62,9 |
| المجموع | 54 | 100 | المجموع | 54 | 100 |

**نتائج السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحول دون فوز المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات للانتخابات البرلمانية؟**

استناداً إلى تحليل نتائج الدراسة تبين أن المعوقات تتمثل فيما يلي:

**أولاً – التنافس والتعصب العشائري:** تولي العشائر الأردنية اهتماماً كبيراً لموضوع الانتخابات، سواء على المستوى البرلماني أو المحلي (البلديات) إلا أن اللافت للانتباه هو الاهتمام غير المسبوق للعشائر الأردنية في انتخابات عام 2003؛ فقد اتسم بتحرك سريع للعشائر في هذه الانتخابات يلخصها الباحث بالخطوات التالية:

1 – اتباع المنهج الديمقراطي من قبل العشائر الكبيرة، لإقرار المرشح الكفء القادر على المنافسة وتمثيل العشيرة بصورة مشرفة في البرلمان؛ فقد تغير الزمن الذي كان فيه شيخ العشيرة يسيطر على توجهات العشيرة، وأخذت عملية الفرز العشائري شكلاً ديمقراطياً؛ حيث لجأت العشائر إلى إجراء انتخابات فرعية تمهيدية غير رسمية بين أبنائها الراغبين في الترشح، ومعظمهم من الذكور، وغالباً ما ينصاع أبناء العشيرة إلى دعم المرشح الذي أفرزته الانتخابات الداخلية في العشيرة، ويقدمون له الدعم الانتخابي الذي يمكنه من الوصول إلى قبة البرلمان، وحضر الباحث عمليتي فرز عشائري؛ الأولى كانت في محافظة إربد في شمال الأردن بتاريخ 2003/6/15، والثانية يوم 2003/6/16 في محافظة الكرك في جنوب الأردن، وبهذه الطريقة الديمقراطية قطع الطريق أمام الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمرأة الأردنية، ولا سيما أن هذه المرحلة بدأت مبكرة (قبل سنة من إجراء الانتخابات). إضافة إلى عدم تقبل الرجل – وبخاصة في المناطق الانتخابية ذات البعد العشائري – لخروج صوت المرأة خارج نطاق العشيرة، ويوجد حسابات دقيقة، ومتابعة من قبل المرشحين للمقترعين، وحصر عدد الذين لم يشاركوا في التصويت، أو تخلفوا عنه لمصلحة مرشح العشيرة. فالسيدة التي لا تشارك، أو تمنح صوتها لمرشح خارج العشيرة، تعرض نفسها للوم والعتب، وساعد زواج الأقارب وانتشاره في المناطق الريفية والعشائرية برصد الأصوات ومتابعتها من قبل المرشحين، وتتجاوز نسبة زواج الأقارب (60%) في هذه المناطق و(41%) على مستوى المملكة، وذكر لي المرشح للانتخابات النيابية زيد الزريقات – من محافظة جرش – أن جميع المسجلين للاقتراع الذين سيمنحوني أصواتهم قد حضروا لمراكز الاقتراع باستثناء سيدة واحدة موجودة الآن في

المستشفى (زيد الزريقات، 2003). ويرى علي الشرعة نائب بدو الوسط في الأردن " أنّ طبيعة المجتمع الأردني عشائري، ولا يمكن له أن يفرز سيدة أنثى لتكون نائباً (جريدة المحور الأسبوعية، 2004). ويؤكد كل من محمد ومنذر الدجاني قوة الروح القبلية والعصبية والعشائرية في الأردن (محمد ومنذر الدجاني، 1993). في الوقت الذي لم تزل فيه المرأة العربية أسيرة النظرة الذكورية والثقافة التمييزية، وما زالت مكاسبها – وإن أصبحت وزيرة هشة – معرضة للانتكاسة بإرادة الرجل وحده، وما زالت المرأة محكومة بموروث ثقافي ينتقص منها، وينظر إليها على أنها قاصر وبحاجة إلى ولي ووصي يراقبها ويوجهها ويحميها (عبد الحميد الأنصاري، 2006). وبتاريخ 15/6/2003؛ أي قبل الانتخابات النيابية بثلاثة أيام وخلال زيارة الباحث لمحافظة عجلون، شاهد عملية حشد لجميع أفراد إحدى العشائر من محافظة عجلون في قاعة كبيرة، وطلب منهم أن يعيدوا القسم الذي يلقيه عليهم أحد شيوخ العشيرة، المتمثل في التصويت فقط لابن العشيرة، ثم قام الشيخ بتلاوة القسم واضعاً يده على القرآن الكريم والجميع يردد القسم من بعده.

2 – أسهم القانون الانتخابي (الصوت الواحد) في وضع الناخب أمام خيار واحد، فإما أن يكون حزبياً، أو يعلن انتماءه للعشيرة، وكان الاختيار للعشيرة؛ لما تتمتع به من قوة تصويتية، وهناك مرشحون أخفوا حزبيتهم وتجاهلوها؛ لأن ترشيحهم من قبل العشيرة أقوى، والعشائر لا تفضل الأحزاب السياسية، وتنفر من المنتسبين لها.

3 – استطاعت العشائر أن تقدم مرشحين على مستوى عال من الثقافة والعلم؛ فكان هناك (13%) حملة دكتوراه، (16%) ماجستير، (48%) بكالوريوس ودبلوم عال، واتجه التركيز إلى الكفاءة، والخدمة في مجال العمل العام، وبخاصة العسكري، والأمني، والحكومي، وإلى من شغلوا مراتب عليا في الدولة، وكان الكثير منهم على سعة من الثقافة السياسية (جريدة الرأي الأردنية، 2005). وهذه المتطلبات يبحث عنها أي ناخب، لذلك لم يكن هناك مخرج لكثير من الناخبين العشائريين إلا اختيار مرشح العشيرة.

ويؤكد كل من Jureidini and Mclaurin " أنّ استقرار الأردن يعتمد على الطبيعة العشائرية للعلاقات الاجتماعية، والسياسيّة، وعلى الرغم من أنه في عام 1975 ألغي قانون العشائر الصادر في عام 1924، فإنه مازال له دور كبير في أجهزة الدولة،

حيث تلجأ الحكومة إلى العشائر عندما ترغب في حل أزمة، وأدت العشائر دوراً رئيساً في تحقيق الاستقرار، ودعم الأسرة الحاكمة، ولها تأثير داخل الجيش، وخارجه (Jureidini & Mclaurin. 1984). ويؤكد السيد الحسيني أن الإطار التاريخي للأحداث السياسية هو الذي يمكّننا من فهم الأحداث السياسية وكيفية نشأتها والتطورات التي خضعت لها، لذا لا يمكن تجاهل هذا التطور (السيد الحسيني، 1981). وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من حلمي ساري، ومركز البحرين للدراسات والبحوث، وموسى شتيوي، والداغستاني، ودراسة منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، ونظرية الصراع الثقافي، التي تؤكد أنّ قرار الانتخاب لم يزل بيد الأسرة والجماعة المرجعية التي تقرر لمن يكون التصويت، وأكد هذا عدم نجاح المرأة في الانتخابات، وهو ما كشفت عنه جداول الفائزين في الانتخابات وأسماؤهم؛ حيث إن (70%) منهم، هم من رجال العشائر، والقبائل الأردنية (خالد الزعبي، 2003).

وأسهمت العشائرية أيضاً في إنجاح أربع سيدات في الانتخابات البرلمانية، على الرغم من تشدد العشائر تجاه قضية مشاركة المرأة في الانتخابات، إلا أنّ بعض العشائر قد تجاوزت هذه الأعراف والتقاليد، عندما وجدت نفسها غير قادرة على منافسة العشائر الكبيرة في الانتخابات، فلجأت إلى طرح مرشحة أنثى للانتخابات ودعمها للحصول على مقعد من خلال الكوتا النسائية، وهذه نقطة مهمة استخدمتها المرأة بذكاء في الانتخابات. وتؤكد ناريمان الروسان نائب الدائرة الخامسة في لواء بني كنانة في محافظة إربد، أنه لولا إجماع عشيرة الروسان عليها ودعمها في الانتخابات، وانسحاب المرشح المنافس لها، لما كان للعشيرة نائب في البرلمان حيث إن فرصة الرجل من العشيرة نفسها كانت ضعيفة في منافسة العشائر الأخرى (ناريمان الروسان، 2004). ويعد هذا بحد ذاته فوزاً متقدماً، وخطوةً حضاريةً غير مسبوقة في الدول العربية بإجماعها على مرشحة بدلاً من مرشح، ولجأت عشائر أخرى إلى هذه الطريقة؛ حيث أجمعت على المرشحتين أدب السعود، وإنصاف الخوالدة من عشائر السعود والخوالدة في محافظة الطفيلة (جريدة الرأي الأردنية، 2004 د). وأكدت النائب أدب السعود للباحث إجماع العشيرة على ترشيحها (أدب السعود، 2004). كما أجمعت عشيرة الشمايلة على المرشحة زكية الشمايلة في محافظة الكرك – الدائرة الأولى (جريدة الرأي الأردنية، 2004 د). وأجمع حزب جبهة العمل الإسلامي على الدكتورة حياة مسيمي عضو مجلس الشورى (جريدة الرأي الأردنية، 2004 ج).

وفي الاتجاه نفسه حاربت العشائر النساء اللواتي ترشحن دون موافقة

العشيرة، ورفضهن الانسحاب لصالح المرشح (الذكر) الذي أجمعت عليه العشيرة، ولعل المرشحة المحامية سحر الشيشاني عن المنطقة الأولى في محافظة الزرقاء قد واجهت عقبات كبيرة، وإغراءات كثيرة للانسحاب، لكنها أصرت واستمرت بالترشح، ولم يحالفها الحظ في الانتخابات، وكانت تواجه بنقد وعتب خلال حملتها الانتخابية، حيث يقال لها: إن أصواتنا للمرشح الذكر (سحر الشيشاني، 2006). وتفسر المرشحة نهى المعايطة النائب السابق عن محافظة العاصمة قوة تأثير الثقافة الذكورية وتفضيل الرجل، بأن الرجل عمل في المجالات العامة والدولة، وله علاقات ومعارف وامتدادات في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ولا يخجل من زيارة الوزراء والمسؤولين وطلب تقديم خدمات مختلفة ومتنوعة، في حين لا تقدم المرأة على مثل هذه الأعمال. (نهى المعايطة، 2006).

**ثانياً – عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج سياسية مقنعة للمواطن الأردني:** ولعل السبب في ذلك يعود إلى الموروث الاجتماعي والثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة، التي تكرس الخوف من العمل الحزبي، وكذلك النظام الاجتماعي القبلي والعشائري الذي يعرقل فرصة الأحزاب السياسية في فرض نماذجها القيادية في المجتمع، وشخصنة الأحزاب وميلها إلى الاستبداد، وتسخيرها لإرادة قياداتها (محمد مصالحة، 2006). ويؤكد الشيخ حمزة منصور أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين) أن الأحزاب التي تنشأ لاعتبارات آنية لا سبيل لها إلى السلطة (حمزة منصور، 2006). ولعل نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2003 تؤكد ذلك؛ حيث إنه لم ينجح مرشح حزبي باستثناء أعضاء جبهة العمل الإسلامي. ولم تهتم الأحزاب السياسية في الأردن بقضايا المرأة وإشراكها في جميع الهيئات والقرارات الحزبية وتشجيعها على زيادة نشاطاتها الحزبية؛ لأن لهذه المشاركة أهمية خاصة في تطوير الحياة السياسية والحزبية (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2006 ب). ولعل الهدف الوحيد الذي يدفع المرأة الأردنية للمشاركة في الأحزاب السياسية الإسلامية هو إرضاء الله تعالى في المرتبة الأولى، والإيمان بمبادئ الحزب في المرتبة الثانية، وضرورة بناء مجتمع إسلامي جاء في المرتبة الثالثة، والإيمان بضرورة العمل السياسي للمرأة احتل المرتبة الرابعة (فاطمة الصمادي، 2004). ويتفق الباحث مع هذه النتيجة؛ لأنها ترجمت عملياً في الانتخابات البرلمانية، وتمكنت المرشحة الإسلامية حياة مسيمي مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي من الحصول على المرتبة الأولى في عدد الأصوات بين النساء اللواتي ترشحن للانتخابات.

**ثالثاً – عدم دعم المرأة للمرأة في الانتخابات البرلمانية:** وهذا السبب يتطابق مع نتائج الانتخابات البرلمانية؛ حيث يلاحظ تدني نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات؛ إذ بلغت 4% فقط من إجمالي الأصوات في العملية الانتخابية، وهذا ناتج عن عدم ثقة النساء في قدرة الإناث على المشاركة بفعالية في البرلمان، وتؤكد الناشطة في مجال قضايا المرأة المحامية مرام المغالسة أن النساء اللواتي تقلدن مناصب عامة في السابق لم يخدمن قضايا المرأة، لهذا عندما ترشحن للانتخابات لم يتلقين الدعم من النساء، ومنحت النساء أصواتهن للمرشحين الذكور (مرام المغالسة، 2006). وتشير مها الخطيب مستشارة جلالة الملكة رانيا العبد الله إلى عدم وجود حركة نسائية نشطة تمسك بآليات واضحة على الساحة الأردنية، لهذا فإن مسيرة المرأة الأردنية بطيئة (جريدة العرب اليوم، 2005). وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الداغستاني وشتيوي التي أشارت إلى أنّه في حال توافر الصفات نفسها، والمؤهلات، والقدرات فإن (68,5%) من النساء يفضلن انتخاب الرجال؛ لأنّ الرجال أقدر من النساء على العمل السياسي. ويلاحظ أن هذا المعوق موجود في معظم الدول العربية، حيث إن هذه النتيجة تطابقت مع دراسة مركز البحرين للدراسات الذي بين أن (78%) من الذكور أبدوا عدم موافقتهم على أن تصويت المرأة يجب أن يكون قراراً شخصياً، وأن الرأي والتوجيه يجب أن يكونا من الرجل، وتتطابق أيضاً مع نتائج الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت للمرة الأولى بمشاركة المرأة في دولة الكويت بتاريخ 3/4/2005، وفي هذا الصدد تؤكد الناشطة الكويتية فاطمة العبدلي أن المرأة بحاجة إلى دعم المرأة. (تلفزيون الجزيرة، 2006). وتؤكد دراسات أخرى أنّ (20%) من الرجال لا يريدون للمرأة أن تمارس حقها الانتخابي ولا حتى الذهاب إلى مراكز الاقتراع للتصويت (جريدة الرأي الأردنية، 2003ج). وفي لقاء مع المحامي عاكف المعايطة الناشط في مجال الدفاع عن قضايا المرأة ومدير الحملة الانتخابية للسيدة ناديا بشناق مرشحة الدائرة الأولى في الزرقاء، قال: إن المرأة تحسد المرأة، وإن (50%) من الأصوات التي حصلت عليها المرأة كانت من الرجال (عاكف المعايطة، 2006).

**رابعاً – عدم التنسيق بين المرشحين والمرشحات:** لقد كان من الواجب أن يكون هناك اجتماع يضم مرشحي الدائرة يتفقون من خلاله على اختيار الأفضل والإجماع عليه، والتعاون على توزيع الأصوات بينهم، وبسبب افتقاد التنسيق فإنك

تجد الفارق بين مرشح ومرشح آخر (10,000) صوت، ولو تم التعاون على إعطاء هذه الأصوات لأي سيدة في الدائرة الانتخابية لتمكنت من الفوز، وبهذا الصدد تقول المرشحة المحامية سعودة مطر: (واجهنا منافسة غير شريفة) حتى من قبل الزميلات المرشحات (سعودة مطر، 2006).

**خامساً – كثرة عدد المرشحين والمرشحات:** تميزت انتخابات عام 2003 بكثرة عدد المرشحين والمرشحات؛ حيث كان العدد فور الإعلان عن الانتخابات (67) مرشحة لينخفض إلى أربع وخمسين مرشحة بعد انتهاء الفترة المحددة للانسحاب (فتحية الزعبي، 2003). أما الذكور فكان العدد (765) مرشحاً، وكانت كل مرشحة أنثى تنافس على الأقل (30) رجلاً في الدائرة الانتخابية، وخمس نساء. وقد أدى هذا إلى تشتيت الجهد وعدم التمكن من متابعة الناخبين وذلك لكثرة الجولات والبرامج التي كان يقوم بها المرشحون. وأدت العوامل الشخصية دوراً في النتائج، ويتضح ذلك من خلال حصول إحدى وعشرين مرشحة على أقل من 200 صوت لكل مرشحة، وهذا يعني ضعف قواعدهن وإسهامهن في تشتيت أصوات المقترعين لهن حيث ضاع (4200) صوت على المرشحات. وتؤكد السيدة جليلة الصمادي مرشحة الانتخابات البرلمانية عن محافظة جرش: إن الغالبية العظمى من المرشحات لم يكن يفهمن طريقة حساب الكوتا النسائية وخضن الانتخابات دون معرفة تفاصيل حسابها (جليلة الصمادي، 2004). وتؤكد الدكتورة أمل الصباغ الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أن المرشحات لم يستمعن للنصائح والإرشادات التي كانت تقدم لهن من مؤسسات المجتمع المدني، حيث إننا عندما كنا نجلس مع كل مرشحة كانت تقول لنا إن نجاحي مضمون، وأنا لي ثقل ودعم في دائرتي الانتخابية، ونحن في اللجنة لم نتدخل؛ لأن الترشيح عملية شخصية بالدرجة الأولى (أمل الصباغ، 2004). ويلاحظ أن بعض الدوائر كان فيها خمس مرشحات، وبعض الدوائر فيها مرشحتان من العشيرة نفسها ومن بنات عمومة. وتؤكد المرشحة مريم المومني من محافظة عجلون أنّ المرأة الأردنية لم تحصل من القواعد الانتخابية إلا على الابتسامة والوجه الباسم (مريم المومني، 2003).

**سادساً – عدم وجود الخبرة:** وبرز ذلك في الافتقار إلى القدرة على إدارة الحملات الانتخابية، ووضع برامج ونشاطات لها، والافتقار إلى مهارات الاتصال مع الناخبين. والنتائج تبين أن ثلاث مرشحات فقط من أصل (54) مرشحة لديهن هذه

الخبرة. وهذا المعوق يتوافق مع نتائج الانتخابات النيابية؛ إذ إن السيدات حصلن على (4%) من أصوات الناخبين. فالانتخابات النيابية بحاجة إلى متابعة، وتنظيم، واتفاقيات جانبية، وتربيطات سرية، وتحتاج هذه الأمور إلى مال ووقت وخبرة وسهر متواصل ومتابعة في الانتخابات. والسيدة الأردنية بحكم العادات والتقاليد والأعراف لا تستطيع أن تقوم بهذا العمل؛ لذا فقد كان هذا الموضوع سبباً أساسياً لعدم نجاح أي امرأة في الانتخابات خارج إطار الكوتا النسائية.

**سابعاً – عدم الملاءمة الاقتصادية:** ويقصد بها وجود مرشحين أثرياء جداً، وبالمقابل يوجد مرشحات وضعهن الاقتصادي لا يواكب هؤلاء الأثرياء، وهذه العوامل الاقتصادية أدت دوراً كبيراً في جذب الناخبين إلى المقار الانتخابية الوثيرة لدى الأثرياء، وإنفاقهم غير المحدود على الطعام والشراب والحلوى، وتوزيع بعض المعونات بطريقة غير مباشرة أو مباشرة على الفقراء في مناطقهم الانتخابية، حيث كان يعمل مع هؤلاء المرشحين كوادر لجمع المعلومات والبيانات عن الناخبين، وزياراتهم في منازلهم، وتقديم الدعم المالي والعيني لهم مثل (المدفأة، الأرز، الزيت، منح مبالغ نقدية) وهذه عرفت بعملية شراء الأصوات. بالنسبة للفقراء كانت هذه فرصة لهم لن تتكرر إلا في الانتخابات القادمة بعد أربع سنوات. وحدثتني إحدى السيدات قائلة: (مش فارقة مين ينجح بدي فلوس أشتري ملابس للأولاد، وصوبه (مدفأة) تحمينا من البرد، هذا المهم عندي). وهناك اتفاقيات كانت تجري بين المشرفين على الحملة الانتخابية للمرشح والناخبين، ويتم ذلك عن طريق الإغراء المالي؛ حيث يدفع نصف المبلغ للناخب قبل الاقتراع والنصف الآخر بعد الاقتراع، ووصل ثمن الصوت الواحد في بعض الدوائر الانتخابية في العاصمة إلى (200) دينار أردني؛ أي (300) دولار أمريكي، وهناك طرق كثيرة كان يتبعها ويمارسها مشرفو الحملات الانتخابية للتأكد من صدق الناخب في الاقتراع للمرشح الذي دفع له المال. وبالمقابل هناك مرشحات لم يقمن بأي حفل غداء أو توزيع حلوى أو معونات أو شراء أصوات بهذه الطريقة؛ لأن هذا السلوك مرفوض قطعياً من قبل المرشحات، وكوني متابع للعملية الانتخابية أستطيع أن أؤكد أنه لا توجد مرشحة قامت بهذا السلوك. وتؤكد فريدة النقاش الناشطة المصرية في مجال قضايا المرأة أن الفقر يعمل على تهميش دور المرأة في الأسرة أولاً ثم في المجتمع؛ لأنه لا يوجد لديها الوقت الكافي للعمل السياسي، فالوقت مرسخ للتدبير المنزلي والاعتناء بالأبناء وتوفير مستلزماتهم الضرورية (فريدة النقاش، 2005).

**ثامناً – دخول أصحاب الشركات والمؤسسات الكبيرة للمنافسة في الانتخابات عن طريق ترشيح أنفسهم:** وفي هذه الحالة يُصوّت لأصحاب هذه المصالح الاقتصادية من قبل العاملين في شركاتهم ومؤسساتهم، نظراً للحاجة الماسة إلى العمل والحوافز التي يقدمها أصحاب العمل لهم ولأقاربهم. وهذا يلاحظ من خلال نجاح بعض المقاولين وأصحاب الشركات ورؤوس الأموال الكبيرة أيضاً في الانتخابات. وهناك مرشحون تجاوزت تكاليف حملاتهم الانتخابية (100,000) دينار أردني (جريدة الرأي الأردنية، 2004 هـ)، بينما بلغت تكاليف الحملة الانتخابية للبعض الآخر نحو (20,000)، دينار وهي ديون من البنوك (جريدة الحدث الأسبوعية، 2004). وبلغت تكاليف حملة زكية الشمايلة (11,000) دينار أردني (جريدة الرأي الأردنية، 2004 د).

**تاسعاً – القانون الانتخابي (الصوت الواحد):** وقد حسم هذا الموضوع؛ حيث إن الصوت هو للذكر المنتمي (للعشيرة) أو للحزب (القوي). لهذا فقد فشلت الأحزاب السياسية في الفوز في الانتخابات، باستثناء حزب (جبهة العمل الإسلامي)؛ حيث فاز (91%) من مرشحي هذا الحزب. وهذا يدل على مستوى تنظيم عال وانتماء كبير للحزب (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2006 أ). ويبين العجلوني أنّ قانون الصوت الواحد في الانتخابات وضع الناخب أمام خيار واحد؛ فإما أن يصوت للمرشح الحزبي، أو ابن العشيرة، وأمام هذا الوضع يرجح الناخب كفة ابن العشيرة (صلاح العجلوني، 2003). وتعد آمنة الزعبي أنّ: "قانون الانتخاب جسّد العشائرية والفئوية وأولوية الرجل على المرأة؛ بحيث كانت العشيرة الفاعل الأكثر حظوة للوصول إلى البرلمان (جريدة الغد الأردنية، 2004). وبعد إقرار نتائج الانتخابات النيابية عقدت مؤسسات المجتمع المدني والتجمعات النسائية العديد من الندوات والمؤتمرات التي طالبت بإلغاء قاعدة الصوت الواحد، وحضر الباحث خمسة مؤتمرات مهمة برعاية رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو وزراء في الحكومة طالبت بإلغاء قانون الصوت الواحد. (جريدة الرأي الأردنية، 2004 ب). وتتفق معظم الكتل النيابية في البرلمان الأردني على ضرورة تغيير نظام الانتخاب الحالي، وبخاصة نواب جبهة العمل الإسلامي والتجمع الديمقراطي وعدد كبير من النواب المستقلين.

**عاشراً – عدم العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع:** فبعض الدوائر يوجد بها (250) مركز اقتراع، وبعض الدوائر لا يوجد بها أكثر من 30 مركز اقتراع، وهذه المراكز بحاجة إلى أكثر من موظف من العاملين في الحملة الانتخابية لمتابعة عملية فرز الصناديق، والدوائر التي يوجد بها مراكز اقتراع كثيرة هي المدن، والمرشحات للانتخابات

واجهن صعوبات في إيجاد موظف لهن في كل مركز اقتراع. وتتضح هذه الصعوبة من خلال كثرة عدد مراكز الاقتراع؛ فقد بلغ مجموع هذه المراكز 1471 مركزاً، منها 589 مركزاً للذكور، و596 مركزاً للإناث، و 230 مركزاً مختلطاً. أما ما يتعلق بعدد الصناديق فقد بلغ مجموعها 4104 صناديق، منها 2023 صندوقاً للذكور، و2081 صندوقاً للإناث. وهذه بحاجة إلى عدد كبير من الكوادر العاملة للمتابعة.

**حادي عشر – استخدام أساليب التزوير من خلال ما عرف بـ «كوي البطاقات»:** وهذا يعني أن بعض المرشحين استخدم أسلوب كيّ البطاقة (الهوية) الشخصية، وذلك بوضع قطعة قماش على المكان الذي تم ختمه في أثناء الانتخاب ووضع المكوى الكهربائي على قطعة القماش فتعود البطاقة الشخصية كما كانت في السابق، ويذهب صاحبها إلى مركز اقتراع آخر داخل الدائرة الانتخابية، ويتم انتخاب المرشح مرة أخرى، وهكذا، ولعل الأمر الذي سهل القيام بهذه العملية هو تسجيل المقترعين بناء على الدوائر الانتخابية وليس بناء على مراكز الاقتراع، وأكد قفطان المجالي وزير الداخلية الأسبق اكتشاف (43) شخصاً قاموا بالتزوير وتم إحالتهم إلى القضاء (جريدة الرأي الأردنية، 2003 ب). وأجمع عدد من المرشحين للانتخابات أن "كوي" البطاقات جرى في بعض الدوائر، وبخاصة قبل إغلاق المراكز بخمس ساعات. المرأة بطبيعة الحال لا تستخدم هذه الطرق التزويرية، ولم تسجل أي حالة تزوير للمرأة المرشحة أو لأي من مناصري المرأة. لذا يجب استخدام بطاقة إلكترونية أو ممغنطة لضبط أي عملية تزوير ومنعها وعدم التصويت أكثر من مرة. وفي لقاء مع الباحث والخبير المختص في قضايا المرأة حسين أبو رمان ذكر لي أن" عوني يرفاس، مدير دائرة الأحوال المدنية والجوازات قد أكد له في لقاء بعد فترة من انتهاء العملية الانتخابية وجود (200) حالة تزوير من خلال كوي البطاقات الانتخابية». (حسين أبو رمان، 2006).

**ثاني عشر – عدم نضج المجتمع سياسياً:** فالنظرة للنائب لم تزل نظرة نائب خدمات، والمواطن لا يعرف واجب النائب ودوره ومهامه في مجلس النواب. وأسهم النائب في تكوين هذه الصورة النمطية من خلال ما يقدمه من خدمات للمواطنين في دائرته الانتخابية، في بعض الأحيان تكون هذه الخدمات بسيطة جداً ولكنها تمارس وتعود عليها المواطن، فقد ذكر لي النائب مازن ملكاوي نائب من محافظة إربد (أكثر من 20 مواطناً يراجعونني شهرياً لمساعدتهم في دفع فواتير الكهرباء والماء؛ لأنه لا

يوجد معهم نقود لدفع هذه الفواتير، هذا غير المراجعين من أجل النقل والتوظيف والبعثات الحكومية (مازن ملكاوي، 2006). لذا يجب إعداد برامج توعية حول هذا الموضوع للمجتمع بجميع شرائحه وبيان دور النائب الرقابي والتشريعي والتنموي. ويؤكد ممدوح العبادي رئيس كتلة التجمع الديمقراطي في مجلس النواب أن المجلس فقد شعبيته بسبب تراجع دوره الرقابي، وأن الأداء النيابي كان مفاجئاً ومحبطاً، وأن المواطنين شكلوا صورة قاتمة عن المجلس أظهرته وكأنه مجلس (بصمجية)؛ أي يبصم ويوافق على القرارات، وذلك بسبب طغيان المصالح الشخصية وسهولة الابتزاز والخضوع (جريدة العرب اليوم، 2006 أ).

**ثالث عشر – اللامبالاة (عدم المشاركة) في الانتخابات والاكتفاء بالتفرج على مجريات الأحداث المهمة في المجتمع:** ولعل الهم المعيشي الاجتماعي للمواطن الأردني أهم من المشاركة السياسية (محمد العوران، 2006). ويلاحظ أنّ عدد الذين كان يحق لهم الانتخاب ممن هم فوق سن 18 سنة قد بلغ (2,843,483)، شكلوا ما نسبته (53,36%) من إجمالي مجموع السكان في المملكة الأردنية الهاشمية البالغ (5,329,000) (دائرة الإحصاءات العامة، 2002). وبلغ عدد البطاقات المثبت عليها اسم الدائرة الانتخابية (2,325,496)، وهذا يعني أنّ عدد الذين لم يسجلوا في الدوائر الانتخابية ولم ينتخبوا بلغ (517,987) فرداً؛ أي نصف مليون، وبلغت نسبة البطاقات المثبت عليها اسم الدائرة الانتخابية (للذكور) 48,7%، في حين كانت نسبة البطاقات المثبت عليها اسم الدائرة الانتخابية (للإناث) 51,3% (جريدة العرب اليوم، 2004). والنتائج تبين أن (58,9%) فقط من المسجلين في الدوائر الانتخابية قد شاركوا في الاقتراع والإدلاء بأصواتهم، وأنّ نسبة مشاركة أبناء الريف والبادية بها كانت أكبر من المناطق الحضرية؛ إذ بلغت (83%) في البادية وبعض المناطق خارج عمان، ويعود ذلك لطبيعة الصراع، والتنافس العشائري على المقاعد الانتخابية حيث تمثل بالنسبة إلى أبنائها شيخة ووجاهة ومكانة اجتماعية، أما المناطق الحضرية – ومنها العاصمة عمان – فقد بلغت نسبة الاقتراع بها (43,1%) فقط، ومحافظة الزرقاء (48%) من الأردنيين (وزارة الداخلية، 2003). ولعل السبب في ذلك يعود إلى ضعف الأحزاب السياسية وعدم الاكتراث للانتخابات النيابية. لذا يجب نشر الثقافة الديمقراطية، والحرص على المشاركة بالانتخابات بوصفها واجباً وطنياً وليس حزبياً أو عشائرياً.

**نتائج السؤال الثالث: ما الخطوات والبرامج العملية التي تساعد عملية فوز المرأة وتدعمها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان؟**

من خلال تحليل نتائج الدراسة نستطيع تلخيص البرامج التي تساعد على تذليل الصعوبات التي تقف في طريق تقدم المرأة في المجالات السياسية وبخاصة الانتخابات النيابية، فيما يأتي:

**أولاً – تغيير قانون الانتخاب الحالي (قانون الصوت الواحد)**، والاستبدال به قانوناً عصرياً وتقدمياً يضمن التمثيل العادل للمواطنين، ويراعي الابتعاد عن تصغير الدوائر، واعتماد التصويت على أساس القائمة، وتقسيم الدوائر بصورة عادلة بحيث تتناسب مع أعداد السكان، وهذا مطلب جميع الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية في مجلس النواب، ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والتجمعات النسائية في الأردن. وهذه الرغبة تتلاقى مع رغبة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين؛ حيث طلب من الحكومة إصدار قانون انتخاب عصري ومتطور (حسين الخزاعي، 2005ب). ويوافق 36,5% من الذكور على أنّ قانون الانتخاب الحالي عائق أمام وصول المرأة للبرلمان، و أيدّ ذلك 42,2% من الإناث (منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، 2004).

**ثانياً – تغيير طريق حساب الكوتا في الانتخابات البرلمانية** واعتماد أسلوب أكثر عدالة في تمثيل المناطق الجغرافية، ورفع عدد المقاعد إلى (12) مقعداً؛ أي أن يكون لكل محافظة مقعد.

**ثالثاً – استثمار النفوذ الاجتماعي والعشائري**؛ فيتضح من النتائج أن النساء اللواتي فزن في الانتخابات النيابية كان عليهن إجماع من عشائرهن، وذلك لضمان الحصول على عدد كبير من الأصوات (أدب السعود، ناريمان الروسان، زكية الشمايلة، إنصاف الخوالدة، حياة المسيمي "إجماع حزبي")، وعملت عشيرة كل واحدة منهن على دعمها بالاقتراع والحملات الانتخابية. ويؤكد حسين أبو رمان الباحث والخبير في قضايا المرأة أنه لا يوجد مرونة في الانتخابات، والمواطن ينتخب بناء على إفرازات عشائرية وليس بناء على برامج سياسية، لذا فالنفوذ العشائري أساسي وجوهري في الانتخابات (حسين أبو رمان، 2006). لذلك يجب التركيز على البعد الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والتواصل مع المواطنين من خلال الأعمال الاجتماعية التطوعية، وعدم التركيز على هذا الموضوع أيام الحملات الانتخابية فقط، والمحددة مدتها (شهر) بحسب القانون. وذكرت لي إحدى

المرشحات قائلة: إنني عندما ترشحت للانتخابات لم يكن يعرفني أحد في الدائرة الانتخابية، والآن أصبحت معروفة لديهم؛ لأنني دائمة الاتصال مع المواطنين على الرغم من مرور ثلاث سنوات على الانتخابات (سعودة مطر، 2006).

**رابعاً – التركيز على أن يكون البرنامج الانتخابي واقعياً**، وعدم المبالغة في الشعارات والوعود، وأن تكون المصداقية هي الانطلاقة الفعلية للمرشحات، وخلال متابعتي للشعارات والبرامج الانتخابية وجدت هناك وعوداً لا تستطيع الدولة بكامل أجهزتها وموازناتها تنفيذها، والبرنامج لا يقل عن خمس صفحات من الوعود الرنانة حتى إن بعض البرامج الانتخابية لبعض المرشحات تطرقت إلى حلّ مشكلات بعض الدول العربية.

**خامساً – أن تقوم المرأة بمخاطبة المجتمع في حملاتها وبرامجها الانتخابية**، ولا تركز على مخاطبة المرأة، فليس بالضرورة أن تدعم المرأة زميلتها المرأة في الانتخابات؛ لأنه يوجد لكل شخص قناعات واهتمامات وضمير، البرنامج الانتخابي هو الذي يدعم المرأة، ويجب على المرأة ألا تنتظر دعم المرأة لها.

**سادساً – تعديل قانون الأحزاب السياسية** بحيث يشتمل على نساء في القوائم الانتخابية البرلمانية، وتفعيل دور النساء في النقابات المهنية والمجالس المحلية لأنها الحصن الأول لبروز قيادات نسائية.

**سابعاً – توفير الدعم المادي للمرأة ومساعدتها في تهيئة الأجواء المناسبة في الانتخابات**، ولا سيما أنّ القرار الاقتصادي لا يزال بيد الرجل، حتى لو كانت المرأة تملك المال، وذلك من خلال إنشاء صندوق وطني يموله القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال المرأة. ويذكر (61,6%) من الذكور أنّ تقديم الدعم المالي للمرأة عامل أساسي في وصولها إلى البرلمان، وأيّد ذلك (71,7%) من الإناث (منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، 2004).

**ثامناً – تفعيل دور القطاع النسائي الكبير الصامت**، ومشاركته في جميع البرامج التنموية والاقتصادية، والإفادة من وجود (1,016,754) فتاة أردنية تجاوزت أعمارهنّ (25) سنة (دائرة الإحصاءات العامة، 2002). علماً بأنّ عدد اللواتي يشاركن في المنظمات والاتحادات النسوية وتجمع لجان المرأة يتجاوز (200,000) أنثى (جريدة الرأي الأردنية، 2003 أ). ويؤكد الباحث أنّ (80%) من الفتيات الأردنيات اللواتي تجاوزن (25) عاماً لا يشاركن في النشاطات العامة التي تقوم بها

المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى وجود (5000) سيدة تتقاعد سنوياً من الوظيفة، وتبقى بلا عمل (حسين الخزاعي، 2006).

**تاسعاً – تأكيد الرقابة القضائية التامة على سير العملية الانتخابية بجميع مراحلها بمشاركة ممثلي هيئات المجتمع المدني،** وذلك بعد ثبوت حالات تزوير وشراء أصوات في الانتخابات.

**عاشراً – التركيز على وسائل الإعلام، للحديث عن هموم المرأة وواقعها وتطلعاتها وإنجازاتها،** وضرورة توسيع قاعدة المشاركة في البرامج الإعلامية من قبل معظم الشرائح النسائية، وعدم التركيز على النخب النسوية في العاصمة، فالمرشحات اللواتي فزن في الانتخابات (الكوتا) كن بعيدات كل البعد عن الأضواء، والظهور المتواصل على شاشات التلفاز، والإذاعة ولكنهنّ كن معروفات في العمل الاجتماعي، والتنموي في مناطقهن الانتخابية ولهنّ خبرة في العمل الاجتماعي، والتطوعي والإنساني.

**حادي عشر – استغلال الخبرات والكفاءات التي يتمتع بها الرجال في إدارة الحملات الانتخابية والاتصال بالمواطنين،** وإعداد البرامج والزيارات واللقاءات مع المواطنين، فالسيدات اللواتي شاركن في الانتخابات البرلمانية 2003 اعتمدن بشكل كبير على مساعدة الرجل في العملية الانتخابية. وهناك قضايا ما زالت بيد الرجل مثل قرار التصويت في الانتخابات، لذا يجب التركيز على توعية الرجل بأهمية مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ومنحها حرية الرأي والتعبير في انتخاب المرشح الذي تريد، ومساعدتها ومساندتها في ذلك. وبخاصة أننا نعلم أنّ (75%) من النساء الأردنيات يتعرضن لعنف الرجل في مصادرة رأي المرأة (حسين الخزاعي، 2001). وأنّ (20%) من الرجال لا يريدون للمرأة أن تمارس حقها الانتخابي (رحاب القدومي، 2003). وأنّ (35%) من الإناث أفدن بأنّ قرار الانتخاب بالنسبة لهنّ لم يزل يتحكم به أحد أفراد الأسرة (موسى شتيوي، أمل الداغستاني، 1994). ووافق (36%) من الذكور و(42%) من الإناث على أنّ المرأة لا تملك حرية اختيار المرشح دون تدخل أو تأثير من الآخرين: الوالد والزوج والأخ (منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، 2004).

## التوصيات:

في ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1 – تدريب المرشحات للانتخابات البرلمانية وتأهيلهن في مجال إدارة الحملات الانتخابية وإعداد البرنامج الانتخابي، وفتح المقارّ الانتخابية، ومخاطبة الجمهور تمهيداً لاستقطاب الناخبين (ذكوراً ونساء).

2 – تقليل عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية، والإجماع على اختيار الأفضل، والتنازل للمصلحة العامة، لوصول قيادات قادرات وذات كفاءة عالية لتمثيل النساء في المجلس البرلماني؛ إذ إن كثرة عدد المرشحات يشتت الأصوات، ويضيع الجهد، ويقلل فرص الفوز.

3 – إنشاء صندوق وطني لتوفير الدعم المادي للمرأة في العملية الانتخابية، وهذا الصندوق يكون ممولاً من القطاع الخاص والتطوعي وليس الحكومي.

4 – تغيير نظام الانتخاب المعمول به حالياً، وهو (الصوت الواحد لكل مواطن)، الذي يمنح الفرصة للمواطن للانتخاب مرة واحدة فقط.

## المراجع:


أملي نفاع (2004). المرأة والأحزاب السياسية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة والتنمية السياسية، الأردن، عمان، 23–25/3/2004.

إنصاف الخوالدة (2004). مشاركة المرأة في التنمية السياسية، ورقة عمل مقدمة لندوة المرأة والسياسة، مجلس الأمة، 26/5/2004.

بارعة النقشبندي (2000). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية. دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 15(6)، 2000. الأردن، الكرك: 8 – 14.

جريدة الحدث الأسبوعية (2004). لقاء صحفي مع النائب مازن الملكاوي، نائب من محافظة إربد، ع 441، 2 آب: 3.

جريدة الرأي الأردنية (2005). لقاء صحفي مع الباحث حسين الخزاعي حول المرأة والانتخابات والبلديات. ع 12994، 23 كانون ثاني: 3.

جريدة الرأي الأردنية (2002). تقرير عن "وثيقة الأردن أولاً "، ع 11736، 31 تشرين أول: 40.

جريدة الرأي الأردنية (2003 أ). تقرير عن لقاء سمو الأميرة بسمة بنت طلال مع فضيلة قاضي القضاة ووزير الأوقاف والمفتي العام، ع 12019، 14 آب: 2.

جريدة الرأي الأردنية (2003 ب). تصريح صحفي لوزير الداخلية السيد قفطان المجالي حول التزوير في الانتخابات البرلمانية من قبل بعض الأشخاص الذين قبض عليهم وحولوا إلى القضاء، ع 12331، 25 حزيران: 3.

جريدة الرأي الأردنية (2004 ج). لقاء صحفي مع النائب حياة مسيمي، مرشح جبهة العمل الإسلامي، ع 12264، 19 نيسان: 16.

جريدة الرأي الأردنية (2004 د). لقاء صحفي مع النائب زكية الشمايلة، نائب من محافظة الكرك، ع 12370، 12 تموز: 14.

جريدة الرأي الأردنية (2004 هـ). لقاء خاص مع النائب عبد الحفيظ الحيت، نائب من محافظة العاصمة، ع 12333، 27 حزيران: 44.

جريدة الشاهد الأسبوعية (2006 أ). لقاء صحفي مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي، ع 369، 10 أيار: 10.

جريدة الشاهد الأسبوعية (2006 ب). لقاء صحفي مع عضو مجلس الأعيان السيدة نوال الفاعوري حول دور المرأة الأردنية في الإصلاح السياسي. ع 302، 3 أيار: 115.

جريدة العرب اليوم (2006 أ). مؤتمر صحفي للنائب الدكتور ممدوح العبادي رئيس كتلة التجمع الديمقراطي في مجلس النواب لتقويم أداء مجلس النواب، ع 3247، 1 أيار: 4.

جريدة العرب اليوم الأردنية (2005). لقاء صحفي مع السيدة مها الخطيب مستشارة جلالة الملكة رانيا، ع 3028، 19 آذار: 14.

جريدة العرب اليوم الأردنية (2004). لقاء صحفي مع الباحث حسين الخزاعي بعنوان المرأة الأردنية أنجحت الانتخابات ولم تنجح. ع 2559، ملحق اليوم السابع، ع 16، 7 حزيران: 16.

جريدة الغد الأردنية (2004). مقابلة صحفية مع السيدة آمنة الزعبي، رئيس اتحاد المرأة الأردنية حول موضوع آليات الديمقراطية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. ع 14، 14 آب: 3.

جريدة المحور الأسبوعية (2004). لقاء صحفي مع النائب علي الشرعة. نائب بدو الوسط في الأردن، ع 85، 12 آب: 9.

حسين الخزاعي (2001). العنف ضد المرأة، **جريدة شيحان الأسبوعية**، ع 159، 23 حزيران 2001: ص 35.

حسين الخزاعي (2004 أ). دوائر الحيتان في الانتخابات البرلمانية، **جريدة الرأي الأردنية**، ع 12267، 1 أيار: 14.

حسين الخزاعي (2004 ب). أرقام ووقائع ومعطيات التنمية السياسية للمرأة... من أين نبدأ ؟. **جريدة الرأي الأردنية**، ع 12250، 5 نيسان: 28.

حسين الخزاعي (2005أ). السكان والتنمية والمشاركة الشعبية، ورقة عمل في الملتقى الوطني الثاني للسكان والتنمية حول الشباب والتحديات السكانية، الأردن، عمان، 11 – 12 كانون الثاني 2005: 12.

حسين الخزاعي (2005ب). ملامح ومرتكزات الحكومة الجديدة، مقال تحليلي، **جريدة الدستور الأردنية**، ع12994، 23 كانون الثاني: 64.

حسين الخزاعي (2006). العمل الاجتماعي التطوعي الأردني – ميادين جديدة، **جريدة العرب اليوم**، ع 3252، 6 أيار: 8.

حلمي ساري (1993). الجماعات المرجعيّة ودورها في السّلوك الانتخابي. دراسة ميدانية تحليليّة في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي. **مجلة دراسات**، المجلد العشرون (أ)، ملحق، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان: 141.

حمد العجمي، (1999). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**. بيروت، دار الجديد.

حمزة منصور (2006). الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية. **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، العدد (66)، كانون الثاني: 109.

خالد الزعبي (2003). أضواء على العملية الانتخابية وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر لسنة 2003: نظرياً وتحليلياً. **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(20)، حزيران، الأردن، عمان: 37.

دائرة الإحصاءات العامة (2002). **النشرة الإحصائية السنوية**. مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

دائرة المطبوعات والنشر (1999). **الوثائق الأردنية**. منشورات دائرة المطبوعات والنشر، مطابع الدستور التجارية، الأردن: عمان.

الدستور الأردني (1952). **الجريدة الرسمية**. العدد 1093، تاريخ 8 كانون الثاني 1952.

رحاب القدومي (2003 ج). تجربة المرأة النائب، **جريدة الرأي الأردنية**، ع 11982، 8 تموز: 33.

سائد درويش (1990). **المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن**. مؤسسة دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة، الأردن: عمان.

السيد الحسيني (1981). **علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا**، القاهرة، دار المعارف.

شبيب أبو جابر (1974). **المجتمع الأردني – دراسة اجتماعية تربوية**. الأردن: عمان.

صلاح العجلوني (2003). دور العشيرة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر لعام 2003، **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(50) الأردن: عمان: 46.

عبد الحميد الأنصاري (2006). وضعية المرأة في التشريعات والمجتمعات العربية، ورقة عمل مقدمة في ندوة حقوق المرأة، جامعة قطر، كلية الحقوق، 8 آذار 2006.

عبد العزيز الخزاعلة (1996). **المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن. دراسة تحليلية لرأي النخبة**. أبحاث مركز الدراسات الأردنية، منشورات جامعة اليرموك: الأردن، إربد.

علي الفتلاوي (1996). الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن. دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية: 1996) الأردن، عمان: 191–205.

فاطمة الصمادي (2004). **نساء في معترك السياسة**. منشورات البنك الأهلي الأردني، الطباعون العرب، الأردن: عمان.

فتحية الزعبي (2003). قراءة في واقع الخريطة الانتخابية لمجلس النواب الرابع عشر. **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(50)، أيلول 2003، الأردن، عمان: 3.

قناة تلفزيون محطة الجزيرة القطرية (2006). مقابلة مع الناشطة الكويتية في مجال قضايا المرأة فاطمة العبدلي خلال تقرير إخباري لتلفزيون الجزيرة حول نتائج الانتخابات البلدية في دولة الكويت، الساعة الثامنة والربع يوم 3/4/2005.

لؤي بركات (2003). المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(50)، حزيران 2003 الأردن: عمان: 52.

لميس ناصر (2004). المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية. ورقة عمل قدمت في مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، المعهد الدولي لتضامن النساء، الأردن، عمان، تاريخ 23 – 25 آذار 2004.

محمد الدجاني، منذر الدجاني (1993). **المدخل إلى النظام السياسي الأردني**. دار بالمينوبرس، الأردن: عمان.

محمد رفعت قاسم (1989). معوقات مشاركة مواطني الريف والحضر في التنمية المحلية، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

محمد سيد فهمي (1994). معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي. في كتاب: **مقدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية.** المكتبة الجامعية، الإسكندرية: 324 – 326.

محمد العكور (2003). دور وثيقة الأردن أولاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية. **مجلة رسالة مجلس الأمة**، 12(48)، حزيران 2003، الأردن: عمان: 38.

محمد العوران (2006). دور الأحزاب في التنمية السياسية، **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، (66)، كانون الثاني، ص 96.

محمد المصالحة (2006). التجربة الحزبية الأردنية 1992 – 2001. **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، العدد (66)، كانون الثاني 2006، ص 68.

محمد عاطف غيث (1987). **علم الاجتماع، النظرية والمنهج والموضوع**. جزء (1)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 92 – 104.

مركز البحرين للدراسات والبحوث (2004). **تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية، اتجاهات المجتمع البحريني.** البحرين: المنامة.

مريم المومني (2003). واقع المرأة في عجلون والانتخابات. **جريدة شيحان الأسبوعية**، ع 978، 12 آب: 18.

منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، المعهد الدبلوماسي الأردني (2004). المرأة والانتخابات النيابية. ورقة عمل قدمت في مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، المعهد الدولي لتضامن النساء، الأردن، عمان تاريخ 23 – 25 آذار 2004.

موسى شتيوي، وأمل الداغستاني (1994). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية.** مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، الأردن: عمان: 13–16.

موقع وزارة الداخلية على الإنترنت مع تاريخ الدخول للموقع (http://www.moj.gov.jo/election, 19 June 2003).

نادر سعيد (2004). النساء الفلسطينيات والانتخابات، موقع مع تاريخ الدخول للموقع، 3 July 2004www.Islamonline.net < http://www.Islamonline.net >

نهى المعايطة (2001). **المرأة في الأردن**، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، وزارة الإعلام، الأردن: عمان. 22–23.

نور الإمام (2004). المرأة والنقابات والتنمية السياسية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة والتنمية السياسية، الأردن، عمان، 23–25/3/2004.

وزارة الإعلام (1985). نشرة خاصة حول إنجازات وزارة الإعلام، مطبوعات وزارة الإعلام، الأردن، عمان: 2.

وزارة الداخلية (1986). **نشرة خاصة حول قانون الانتخابات النيابية رقم (24) لسنة 1986.**

وزارة الداخلية (2001). **قانون الانتخاب لمجلس النواب.** قانون مؤقت رقم (34) لسنة 2001 وتعديلاته، نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها، نظام رقم (42) لسنة 2001، نشره خاصة.

وزارة الداخلية (2003). قانون معدل لقانون الانتخاب. قانون مؤقت رقم (11) لسنة 2003 الذي خصص بموجبه كوتا للنساء في مجلس النواب، نشرة خاصة: 3.

وضحى السويدي (1999) . المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية – دراسة حالة. ورقة عمل مقدمة في "ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الدوحة – قطر، 9 – 10 مارس 2002 م.

El- Bakri.Z. (1983). Aspects of Women's Political Participation in Sudan *International Social Science Journal*, Vol.35, No.4: 605-623.

Guerin.A. (971). Social Planning and Community organization. Encyclopedia of Social Work. XVI issue, Vol.11. N.U.N. NASW.p. 1331.

Jureidini & Mclaurin (1984). The Impact of social change on the tribes, published with (C. S. I. S) D.C., Georgetown Univ, Washington Papers, No. 108,Vol. X11, P. 37.

Sineau. M. (1989). *Ways and means of improving the position of women in Political life*. European Committee for Equality between and men.. P.36.

Skard. T. (1983). Women in the political life of the Nordic Contrite, *International Social Science Journal*. Vol.35, No.4: (635-656).

Sorokin.p. (1947). *Society culture and personality*. J.B.Lippincott company,Philadelphia and London. p 14.

UNIFEM (2006). Toward political empowerment of Jordanian women, United Nations development Fund for women, Arab states Regional Office, Amman.

## المقابلات الشخصية:

أدب السعود (2004). مقابلة للباحث مع النائب أدب السعود، نائب في البرلمان، عمان 14 آيار 2004.

أمل الصباغ (2004). مقابلة للباحث مع الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ 18 نيسان 2004.

جليلة الصمادي (2004). مقابلة للباحث مع جليلة الصمادي مرشح للانتخابات البرلمانية عن محافظة جرش، 23 نيسان 2004.

حسين أبو رمان (2006). مقابلة للباحث مع الخبير في قضايا المرأة. باحث في مركز الأردن الجديد للدراسات، 28 نيسان 2006.

زيد الزريقات (2003). مقابلة للباحث مع السيد زيد الزريقات، مرشح محافظة جرش، بتاريخ 17 آذار 2003.

سحر الشيشاني (2006). مقابلة للباحث مع المحامية سحر الشيشاني مرشح محافظة الزرقاء، بتاريخ 22 شباط 2006.

سعودة مطر (2006). مقابلة للباحث مع المرشحة للانتخابات المحامية سعودة مطر. مرشحة الدائرة الأولى في محافظة العاصمة بتاريخ 28 كانون الثاني 2006.

عاكف المعايطة (2006). مقابلة للباحث مع المحامي والناشط في قضايا المرأة عاكف المعايطة. بتاريخ 4 آذار 2006.

فريدة النقاش (2005). مقابلة للباحث مع الإعلامية والمفكرة والناشطة المصرية فريدة النقاش على هامش مؤتمر الإعلاميات العربيات الرابع، الأردن، عمان، تاريخ اللقاء 5 أيلول 2005.

مازن الملكاوي (2006). مقابلة للباحث مع النائب مازن الملكاوي، نائب من محافظة إربد، شمال الأردن، 21 شباط 2006.

مرام المغالسة (2006). مقابلة للباحث مع المحامية والناشطة في مجال الدفاع عن قضايا المرأة. عضو اتحاد المرأة الأردنية، يوم 11 آذار 2006.

ناريمان الروسان (2004). مقابلة للباحث مع ناريمان الروسان، نائب في البرلمان عن محافظة إربد، بتاريخ 13 حزيران 2004.

قدم في: يناير 2006

أجيز في: يونيو 2006

# Jordanian Women and Challenges to Enter into the Parliament: A Sociological Field Study Regarding Female Electoral Candidates

***Hussein O. Al - Khozahe****

This study seeks to identify the main challenges facing Jordanian women and their success in the elections of parliament. The researcher has employed the comprehensive number of women (n = 54) who became candidates for parliamentary elections in 2003. He has prepared a questionnaire consisting of twenty one items, all divided into three main categories. After analyzing the study outcomes and comparing them with the general results of the parliamentary elections, it was realized that some of the main challenges which prevent the women from taking part in the parliamentary elections include, but are not limited to the following: competition, tribal fanaticism, lack of effective political parties which can provide convincing and reasonable programs for the Jordanians, lack of participation of women in such parties, non-coherence and non-harmony among candidates, the large number of men and women candidates, and lack of experience of Jordanian women to run election campaigns. Programs that can eliminate the impact of such obstacles include the following: changing the existing electoral laws, changing the method of calculating the female quota, concentration on the social and tribal influence, adoption of realistic methods that detour exaggeration in the advertising of electoral programs, training female candidates to run the election process including enhancing the skill of communication with the candidates, encouraging the woman to communicate with the total community, and avoiding the focus on woman-to-woman communication to support women in parliamentary elections.

**Key words:** Obstacles, Jordanian, parliamentary elections, Electorate, Voters, Candidate, Electoral district, Quota.

* Dept. Of Social Sciences, College of Princess Rahma, AL-Balqa Applied University, Jordan.